العلاقات العربية ـ العثمانية من خلال ولاية طرابلس، وفق وثائق سجلات محكمتها الشرعية ١٦٦٠ ـ ١٧٥٠م

د. حسن يحيى



إن الهدف من اختيارنا لهذا الموضوع هو عرض لطبيعة العلاقات العربية ـ العثمانية على حقيقتها، قدر المستطاع، لإزالة ما علق في أذهان الكثير من الناس، من مغالطات ومفاهيم خاطئة حول تلك العلاقات.

لقد مرَّت هذه العلاقات بمرحلتين تاريخيتين هامتين: الأولى تمتد على فترة ثلاثة قرون ونيِّف، أي منذ الفتح العثماني لبلاد الشام (١٥١٦)، وحتى بداية الحكم المصري (١٨٣٢م)، والثانية تبدأ مع عودة العثمانيين إلى تلك البلاد، أي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين حتى وقوع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤).

إن العهد العثماني الذي امتدَّ طوال أربعة قرون (١٥١٦ ـ ١٩١٨م) لجدير بالاهتمام، لأنه ماضينا القريب وتاريخنا الحديث، ويستحق المعرفة كل المعرفة المجردة عن الانحيازات والتعصبات. ونحن، شئنا أم أبينا، أتينا من هذا العهد التاريخي ومن عهد مملوكي سبقه، أو رافقه، أكثر مما نحن أتينا من عهود فاطمية، أو سلجوقية، أو عباسية، أو أموية.

لذلك، من يريد بحث هكذا موضوع في فترة تاريخية معينة، عليه أن يعمم ما توصَّل إليه من استنتاجات، على هذه الفترة بالذات دون الفترات الأخرى.

لكن مع الأسف، وبالرغم من هذا المبدأ نلاحظ من وقت لآخر، كثرة التعابير، والتعاميم الجائرة التي صدرت في الفترة التاريخية الثانية، والتي تنعت العلاقات العربية - العثمانية بنعوت البغض، والحقد، والكراهية، والاستبداد، والظلم، والاستعمار، والانصهار، والتباعد الحضاري، والتاريخي، والجغرافي. إن مثل هكذا تعابير أساءت إلى جميع مراحل هذه العلاقات وخاصة في الفترة الأولى من الحكم العثماني.

ولنتناول هذه العلاقات من خلال النظم الإدارية والقضائية لولاية طرابلس في الحقبة التاريخية التي نحن بصددها.

نحن نعلم أن العثمانيين بعد انتصارهم على المماليك في مرج دابق عام ١٥١٦م، اعتمدوا التقسيمات الإدارية المملوكية لبلاد الشام، والتي كانت مقسّمة إلى ست نيابات هي التالية: نيابة الشام، ونيابة حلب، ونيابة طرابلس، ونيابة حماه، ونيابة صفد، ونيابة الكرك[١].

ولكي يكافىء السلطان العثماني سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠) نائب حلب المملوكي جان بردي الغزالي بناءً على تواطئه معه، عيَّنه نائباً على نيابة الشام عام ١٥١٨م، والتي امتدَّت من معرَّة النعمان شمالاً إلى عريش مصر جنوباً[٢].

ولكن الغزالي لم يحفظ نعمته، بل قام بثورة ضد العثمانيين بعد وفاة السلطان سليم سنة ١٥٢٠م ليبسط سلطانه على بلاد الشام بأكملها، فمني بالفشل على أيدي السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦)، والذي أعاد النظر في التقسيمات الإدارية لبلاد الشام وفق المعايير التالية:

١ - تقسيم الامبراطورية العثمانية الممتدة على قارات ثلاث: آسيا، وأوروبا، وإفريقيا إلى قسمين إداريين رئيسيين هما: الروم إيلي، أي بلاد الروم، والأناضول.

٢ - التقسيم الإداري المتبع من قبل المماليك.

٣ - تعيين ولاة عثمانيين جدد لولايات بلاد الشام بدلاً من النواب المماليك[٣].

وانطلاقاً من هذه المعايير قُسِّمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات هي التالية:

١ - ولاية الشام التي قُلِّصت مساحتها وأصبحت تمتد من دمشق إلى عريش مصر فقط، وضمت عشرة ألوية.

٢ - ولاية حلب، وضمت تسعة ألوية.

٣ - ولاية طرابلس التي ضُمَّ إليها لواءا حمص وحماه وضُمَّت الألوية التالية: لواء أو سنجق طرابلس وهو مركز الولاية، حماه، حمص، سَلَمْية، جِبْلة، اللاذقيَّة، وحصن الأكراد[٤].

وعندما اعتلى السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥م) العرش، قسَّم الامبراطورية العثمانية إلى إيالات (ولايات) وقد نالت بلاد الشام نصيبها من هذا التقسيم الجديد، حيث ظلت إيالة طرابلس كما كانت عليه في السابق[٥].

لقد استطعنا الحصول على وثيقة شاملة للتقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية، وهي رسالة باللغة العثمانية عنوانها: «قوانين آل عثمان درْ خلاصة مضامين دفتر ديوان». أي السجل المتضمِّن لخلاصة قوانين آل عثمان. كان مؤلفها أميناً لـ «الدفتر الخاقاني»، أي سجل الأملاك العمومية للسلطنة العثمانية. والرسالة المذكورة تبيِّن بالتفصيل تقسيمات بلاد الشام الإدارية، فجاءت ولاية طرابلس كما يلي:

الإيالة	اللواء	رتبة الحاكم	مردود اللواء بالأقجة[٦]	الخيالة	زعامت	تيمار
طرابلس الشام	طرابلس	أمير أمراء	٨٠٠,٠٠٠	١٦٠	١٢	٨٧
	حما	مير لواء	٣٩٤,٠٣٦	٧٨	٢٣	١٧١
	حمص	مير لواء	٢٢٠,٢٩٩	٤٤	١٥	١٦٩
	سَلَمْية	مير لواء	٢١٩,٠٠٠	٤٣	٤	٥٣
	جبْلَة	مير لواء	٢١٤,١٨٠	٤٢	٩	٩١
	دفتردار الخزينة		١١٣,٠٠٠	٢٢		
	دفتر وكيل الزعامت		٦٤,٨٢٠	١٢		
	دفتردار التيمار		٦١,٠٠٠	١٢		_[٧]

يتبيّن مما تقدم أن الدولة العثمانية كانت لا تدفع رواتب موظفيها سيولة، بل تُقْطعهم أو تلزِّمهم مقاطعات من الأراضي، أو المحلات، وتطلب إليهم إعداد الفرسان بمعدل فارس واحد لكل ٥٠٠٠ أقجة. كان مدخول التيمار دون العشرين ألف أقجة، ومدخول الزعامت يتراوح ما بين العشرين ألف أقجة والمائة ألف أقجة، أما الخاص فوق المائة ألف أقجة[٨].

نلاحظ أيضاً أن لواءي حماه وحمص قد انضما إلى ولاية طرابلس منذ تمرُّد الغزالي على الدولة العثمانية لتقليص سلطة والي الشام، وإعطاء أهمية لولاية طرابلس من أجل التوازن، والمنافسة في أداء الطاعة للعاصمة استانبول. كما تجدر الملاحظة أيضاً إلى أن هذه التقسيمات غير ثابتة، بل كثيراً ما كان يُسْلخ (سنجق) أو لواء من ولاية ويضم إلى ولاية أخرى، أو لتكوين ولاية جديدة. وهذا ما حدث سنة ١٦٦٠م عندما تكوَّنت ولاية صيدا لمراقبة التمرُّدات الحاصلة في جبل لبنان خاصة بعد ثورة الأمير فخر الدين المعني الثاني (١٦٣٢ - ١٦٣٣م)، وذلك بسلخ لواءي (صفد) وصيدا مع بيروت عن ولاية الشام[٩]. ويقول الأستاذ عبد العزيز عوض في كتابه (الإدارة العثمانية... صفحة ٦٢): «وتمَّ تشكيل إيالة صيدا بسلخ أجزاء من إيالتي طرابلس ودمشق واتخذت صيدا مقراً لها». نقلاً عن أحمد عزت عبد الكريم: التقسيم الإداري لسورية... ص ١٦٠[١٠]. نحن مع سلخ أجزاء من ولاية الشام ولكن لم يُسْلخ أي جزء من ولاية طرابلس، والذي سُلخ من ولاية طرابلس هو لواءا حماه وحمص بعد عام ١٧٠٨م لينضما إلى ولاية الشام نظراً للتكاليف الباهظة من أجل الحاج الشامي، حيث كُلِّف ولاة الشام منذ ذلك التاريخ بإمارة الحاج ودفع تكاليفها من مدخولات الولاية[١١].

وعليه تكون ولاية طرابلس قد ضمَّت ما بين ١٥٢٠م، وحتى الربع الأول من القرن الثامن عشر جميع المناطق الواقعة ما بين اللاذقية شمالاً وفتوح كسروان ضمناً في الجنوب، ومن البحر غرباً حتى حمص وحماه ضمناً في الشرق. ثم عادت لتضم ابتداءً من نهاية النصف الأول من القرن الثامن عشر المناطق الواقعة ما بين وادي قنديل شمال اللاذقية، وحتى جسر المعاملتين جنوباً ومن البحر غرباً حتى حمص وحماه شرقاً[١٢].

أما أهم مقاطعات سنجق طرابلس التي كانت تلزَّم وفق سجلات محكمتها الشرعية لفترتنا الدراسية، كانت من الشمال إلى الجنوب على الشكل التالي: صافيتا، طرطوس، الشعراء، عكار، الظنِّية (الضنِّية)، الهرمل، الزاوية، جبَّة بشرِّي، الكورة، أنفة، البترون، جبيل[١٣].

لكن بقيَّة السناجق التابعة لولاية طرابلس مثل اللاذقية، وحصن الأكراد، وسَلَمية، وجبلة كانت تعطى إلى بعض المتنفذين، أو قائمقامين معينين من الوالي[١٤].

والخلاصة هي أن سكان بلاد الشام بشكل عام وسكان طرابلس بشكل خاص، لم يستغربوا مثل هذه التقسيمات، لأنهم كانوا قد توارثوها واعتادوا عليها من قبل. فالعرب الفاتحون قسموها إلى خمسة أجناد وفق ما كانت عليه أيام البيزنطيين وهي: جند الشام، وجند حمص، وجند قنسرين (حلب) وجند الأردن، وجند فلسطين[١٥]. وقسم الأمويون والعباسيون البلاد إلى ولايات وانتدبوا عليها عمالاً، أو ولاة يحكمونها باسم الخلافة. ثم جاء السلاجقة والأيوبيون واقتطعوا الأراضي، أو المقاطعات لأجنادهم كي يعتاشوا منها، وينظموا أنفسهم للحرب. وسلك المماليك نفس المسلك في تقسيم ممالكهم إلى نيابات، أما الصليبيون فجعلوها إمارات[١٦]. لكن العثمانيين اعتمدوا الولايات أو الإيالات مقسّمة إلى سناجق أو ألوية تضم إقطاعات من نوع خاص وزعامت وتيمار. أما المقاطعات اللبنانية فقد منحتها الدولة العثمانية امتيازاً خاصاً، حيث أبقتها في أيدي أصحابها المحليين.

طبعاً، إن هذه التقسيمات الإدارية تطلّبت أجهزة حكم ذي كفاءات عالية لضبط الأمور وإقامة التوازنات محلياً وإقليمياً. من أجل ذلك انوجدت في ولاية طرابلس وغيرها من الولايات ثلاثة أجهزة هي: الجهاز الإداري، والجهاز القضائي، والجهاز العسكري.

يترأس الجهاز الإداري الباشا أو الوالي، ويتم تعيينه من الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) في استانبول، بفرمان صادر عن السلطان[١٧]. كانت العادة أن يبقى الولاة المعينون في مراكزهم مدة طويلة، لكن الدولة عادت وانقصت المدة إلى خمس سنوات، فثلاث، فسنتين، فواحدة. وكان التمديد السنوي أمراً اعتيادياً[١٨].

أُعطي الوالي صلاحيات كبيرة باعتباره ممثلاً للسلطان، وقد تمتع باحترام كبير بحكم منصبه، حيث كان الشعب يحتفل بقدومه بموكب عظيم، ويخرج لملاقاته وجوه الولاية، وأعيانها، وكبار موظفيها، والقادة العسكريون بقواتهم المختلفة. وكان يُعْقد ديوانٌ لتلاوة فرمان بتنصيب الوالي ثم يُعَمَّم المضمون بالمنادات أو ببيورلدات (مراسيم) في جميع أنحاء الولاية. كما كان يُتلى الفرمان في مجلس الشرع ويتم تدوينه في السجل المخصص لسنة التولية، وذلك لأخذ العلم والخبر، وتقام الاحتفالات بمناسبة التنصيب أو التمديد[١٩].

ولكن هذا لا يعني أن السكان يقدِّمون دائماً الاحترام له وغض النظر عن مظالمه وتعسفاته وخروجه عن المهمات الأساسية التي أُوكلت إليه وهي:

١ ـ تأمين العدل والأمن للمواطنين.

٢ ـ جباية الضرائب الشرعية وإرسال القسم المعيَّن عليه لخزينة الدولة.

٣ ـ الاهتمام بالجردة العسكرية.

٤ ـ إستمرارية الطاعة للسلطان.

٥ ـ عدم التعدي على الأهالي والرعايا، ورحمة الضعفاء.

والذي يثبت ذلك هو ما جاء في الفرمان العثماني التالي: «أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام ذو القدر والاحترام صاحب العز والاحتشام المختص بمزيد عناية الملك الأعلى حالاً طرابلس شام بكلربكي[٢٠] إبراهيم باشا دام إقباله»؛ هو أنه واصل إليكم الخط الهمايوني الرفيع (الخط السلطاني الرفيع أو الفرمان) وليكون معلومكم وكما عهدناكم من خيرة الأسلاف القدماء المخلصين، نوجِّه إليكم إيالة طرابلس الشام مع رئاسة الجردة العسكرية في حين استحقاقها. وبناءً عليه، عليكم إظهار الكثير من العناية والرأفة بحق الإرادة العلية السلطانية القاضية بإبقاء إيالة طرابلس الشام لديكم بالشروط المذكورة، وذلك خلال هذا العام ألف ومائة وواحد وأربعون، جمادى الأول في اليوم الثالث والعشرين منه. إن هذا الفرمان الجليل القدر الصادر عن أمرنا والقاضي بالتصرف كما كان، أي بضبط وربط المملكة، وحماية وصيانة

سجل رقم ٥، ص ٨١

فرمان يتعلق بإبقاء ولاية طرابلس إلى أمير الأمراء ابراهيم باشا مع توجيه رئاسة الجردة العسكرية من أجل ملاقاة قافلة الحاج. أواخر جمادي الأول ١١٤١هـ/١٧٢٨م.

الرعيّة. وهذا الفرمان كسائر بقية الفرمانات يقضي بتقديم الخدمات العليّة ما بوسعكم واقتداركم خاصة لجهة الاجتناب وغاية الاحتراز من الظلم والتجاوز والتعدي على الفقراء والرعية والسكان القاطنين في الولاية. أظهروا كل المحاسن للولاية بناء على أمرنا الشريف، ولا تتأخروا عن ذلك. إعتمدوه علامة شريفة واعلموه. حُرِّر في أواخر جمادى الأول سنة إحدى وأربعين ومائة وألف (١٧٢٨م)[٢١].

يظهر من مضمون فرمان الإبقاء، أو التمديد لإبراهيم باشا، وتعيينه كرئيس للجردة العسكرية مدى صلاحيات الوالي. إن الجردة العسكرية تعني جمع المؤن والاحتياجيات الضرورية وملاقاة الحجاج عند عودتهم من السعودية بإمرة والي الشام. وكانت رئاسة الجردة يتناوبها كل من والي طرابلس ووالي صيدا؛ وعليه تقع مسؤولية إعداد العساكر لتامين وحماية ما يلزم للحجاج في طريق عودتهم. كانت نقطة الالتقاء عادة في هدية داخل المملكة العربية السعودية[٢٢].

وقد ترأس والي طرابلس إسماعيل باشا بالإضافة إلى ولايته، ولاية الشام وإمارة الحاج ورئاسة الجردة وطُلب إليه أن يهتم بخدمة الحجاج لأن الوزير الذي يؤدي مهمة إمارة قافلة الحاج بنجاح يُعتبر مصوناً من الجميع حتى من السلطان نفسه. إن إمارة الحاج كانت الشغل الشاغل للدولة العثمانية وعلى الوالي الذي يترأسها أن يضحي بكل ما علا في سبيل حمايتها من اللصوص وقطاعي الطرق. وهذا دليل آخر على أهمية طرابلس الشام بالنسبة للدولة العثمانية لأنها أوكلت إليها مهمة مرافقة القافلة ذهاباً وإياباً. إن هذا الاهتمام يظهر من خلال فرمان موجه إلى الباشا المذكور أعلاه للقيام بالمهام الثلاث المذكورة[٢٣].

بصفته كان مسؤولاً عن الولاية، كان والي طرابلس يَحْضَر من وقت لآخر في مجلس الشرع خاصة إذا كان الأمر يتعلق باستقرار الأمن في الداخل والخارج. «بمجلس الشرع الشريف المشار إليه المعقود بديوان طرابلس الشام بمحضر أمير الأمراء الكرام صاحب العز والاحتشام حضرة الحاج أحمد باشا ميرميدان طرابلس الشام أدام الله سعادته...»[٢٤].

وقد كُلِّف باشا طرابلس السابق اسماعيل بجمع مخصصات الجردة من سناجق القدس الشريف وغزة ونابلس وجبل عجلون في فلسطين والفرمان العثماني يقول: «أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام ذو القدر والاحترام صاحب العز والاحتشام... اسماعيل لقد وجهنا إليك بموجب فرماننا السلطاني علاوة على ولاية طرابلس، وولاية الشام، وإمارة الحاج، مخصوصات سناجق القدس الشريف وغزة ونابلس وجبل عجلون...»[٢٥].

يتضح مما تقدّم أن العثمانيين أعطوا أهمية كبيرة لولاية طرابلس وجعلوها على قدم وثاق مع ولاية الشام. وهذا كافٍ للرّد على من يقول: «ان باشوية طرابلس كانت دون الباشوات السورية الأخرى مرتبة.»

إن الكلمة المركبة بكلربك أو أمير الأمراء يعني أن الباشا هو رئيس جميع البكوات أو أمراء السناجق التابعة لولايته، ورتبة أمير الأمراء هي دون رتبة الوزير. فرتبة الوزير هي ثلاثة أطواغ بينما رتبة الآخر هي طوغان. والطوغ هو ذنب حصان كان يُرفع على راية أمام الباشا. وكان للوزير الأول أو الصدر الأعظم خمسة أطواغ وللسلطان سبعة أطواغ وما فوق[٢٦].

والمهم أن الدولة العثمانية عادت وعينت باشوات برتبة وزراء لولاية طرابلس نظراً لاتساعها وأهميتها العسكرية والاقتصادية والوثيقة تقول: «بمجلس الشرع الشريف المعقود بديوان طرابلس الشام المحميّة أجلّه الله تعالى بمحضر الدستور المكرّم والوزير المحترم صاحب الدولة والأقبال والسعادة

والاجلال حضرة سليمان باشا المحافظ حالاً بطرابلس الشام...»[٢٧]

وهذا رد أيضاً على من يقول: «فقد كان باشا طرابلس من أصحاب الذيلين أي أنه لم يكن وزيراً، بينما كان باشوات الشام وحلب وصيدا من أصحاب الذيول الثلاثة.»[٢٨]

ومن صلاحيات الوالي تعيين مساعديه ومعاونيه وكتبة الديوان ويأتي في مقدمة هؤلاء المتسلّم أو القائمقام أو الكيخيا باللغة الفارسية وذلك ليقوم مقامه، أو يتسلم صلاحياته، ومهامه نظراً للأمور التالية:

- بسبب تعيين الوالي الجديد وبُعده عن مركز الولاية.
- لغيابه عند قيامه بمهمة الجردة أو الحملات العسكرية من أجل جمع المتأخرات.
- لإدارة المدن الهامة، والولايات في حال إسنادها له بالإضافة إلى ولايته.[٢٩]

ومن مهام الوالي أيضاً تلزيم المقاطعات التابعة لولايته إلى ملتزمين مشهود لهم بحسن الدراية والضبط والربط وجمع أموال الميري وغيرها المفروضة على إقطاعه. وقد يضع الملتزم أحد أقربائه رهنا في القلعة حتى يفي بوعده ويدفع ما عليه من أموال. وكان لكل قرية شيخ تابع إلى الملتزم الذي يتبع بدوره الوالي. وجميع الالتزامات تتم بمجلس الشرع الشريف أمام شهود عادلين وذلك على النحو التالي: «بمجلس الشرع الشريف المشار إليه بعد أن التزم الرجل المدعو سليمان آغا الحيدر من جانب أمير الأمراء الكرام... الحاج سعد الدين باشا والي ولاية طرابلس حالاً... جميع مقاطعة ناحية الشعرا التابعة لقضاء طرابلس المحميّة مدّة سنة كاملة... بمبلغ قدره من الغروش الاسديّة خمسة آلاف قرش...»[٣٠]

وكان الوالي يهتم بجمع المتبقيات من مال الميري، ويوجّه بيورلدات (مراسيم) إلى كل من القاضي، والمتسلم متضمنة أسماء جميع المقاطعات التي عليها متاخرات من أجل العمل والتعاون لجمعها وإرسالها إلى خزينة الدولة.[٣١]

أما الجهاز القضائي فقد لعب دوراً مهماً في العلاقات العربية العثمانية نظراً لأن الدولة العثمانية اعتمدت مبادىء الشريعة الإسلامية في جميع أنظمتها الإدارية والقضائية والعسكرية والمالية وغيرها...

وقد نعتها المؤرخون والباحثون على أنها دولة عسكرية ـ دينية ومن أجل تطبيق مبادىء الشريعة لا بد من عارف بها، فكان المفتي الأول للأمبراطورية الذي عرف بشيخ الإسلام. أنه المسؤول الأول عن التشريع الإسلامي والمرجع الثقة في أمور الشريعة المقدَّسة. هو أعلى الموظفين الدينيين ورئيس العلماء ويمثل السلطة التي يحق لها تفسير القرآن.[٣٢] يطلب الطاعة من السلطان نفسه، والواقع أن هذا الأخير هو الذي كان يعيّنه. أنَّ أي عمل في الدولة العثمانية كان بحاجة ماسة إلى فتوى لإضفاء الصبغة الشرعية عليه. فإعلان الحرب وإبرام المعاهدات وخلع السلطان أو تعيينه بحاجة إلى فتوى.[٣٣]

كان يعاون شيخ الإسلام قاضيا عسكر الروم ايلي والأناضول. فقاضي الأناضول مثلاً كان مسؤولاً عن القضاة في آسيا وأفريقيا.

وهكذا تكون طرابلس قد ارتبطت قضائياً بقاضي عسكر الأناضول.

لقد تمتَّع القاضي بنوع من الحصانة ضد العزل والنقل وتنزيل الرتبة إلا في حال إهمال أمور القضاء. وكان تعيينه كالباشا لمدة سنة واحدة قابلة للعزل والتمديد.[٣٤] والذي كان يلفت الانتباه هو المدة الزمنية التي كان يقضيها القاضي في دراسته كي يُصنَّف قاضياً. قد تستغرق هذه المدة أكثر من ستين سنة. هذا يعني إعداده بشكل جيد وعليه أن يكون ملماً بمبادىء الشريعة الإسلامية حتى يستطيع القضاء بين الناس. وكانت مدارس الإعداد تتوزع ما بين استانبول العاصمة، والشام، والقاهرة، وغيرها من المدن

المهمة. ونتيجة التعمّق في علم الشريعة وصل بعضهم إلى رتبة قاضي القضاة أو الملا. كما وصل عدد القضاة الكبار في الدولة العثمانية إلى أكثر من سبعة وعشرين قاضياً موزعين على خمس درجات أو فئات. وقد وُزّع القضاة حسب المدن المهمة من أعلاهم إلى أدناهم.[٣٥] وقيل أيضاً إن ولاية طرابلس كان نصيبها من القضاة الصغار. وهذا ما سنثبته خلال بحثنا. إن هذا الترتيب خُرِق مراراً وتكراراً حيث نقل أعلى القضاة إلى ولاية صغيرة والعكس صحيح. فولاية طرابلس عين لها قضاة من الفئة الثالثة.[٣٦] وعين لها أيضاً قضاة من الفئة الأولى كقضاة العسكر في الأناضول، أو في مكة المكرّمة، أو في القاهرة، وغيرها من المدن المهمة. والذي يبين ذلك ما يلي: «اعلم العلماء المتبحرين وأفضل الفضلاء المتورعين ينبوع الفضل واليقين كشاف المشكلات الدينية حلال المعضلات اليقينية مفتاح كنوز الحقايق مصباح رموز الدقايق المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى تعالى قاضي العسكر في الأناضول»، هو أنه واصل إليكم التوقيع الرفيع السلطاني وليكن معلومكم أنكم عينتم... بموجبه قاضياً إلى ولاية طرابلس.[٣٧] أما تعيين قاضي مكة أو قاضي القاهرة قاضياً لطرابلس جاء في الوثيقة التالية: «اقضى قضاة المسلمين أولى ولات الموحدين معدن الفضل واليقين رافع أعلام الشريعة والدين وارث علوم الأنبياء والمرسلين المختص بمزيد عنايت الملك المعين مكة المكرمة قاضي... والذي كان قاضياً في القاهرة التابعة لمصر مولانا اسماعيل. هو أنه واصل إليكم التوقيع الرفيع الشان وليكن معلوماً أنكم عينتم مبوجبه... قاضياً لمدينة طرابلس الشام...»[٣٨]

هذا ولم ينحصر تعيين القاضي من قبل قاضي عسكر الأناضول فقط بل تعداه إلى شيخ الإسلام وربما إلى السلطان نفسه، لأنه اعتبر ممثلاً للسلطان في القضاء الذي عُيّن فيه. فالفرمان الأول موجّه من شيخ الإسلام والثاني من السلطان الذي ذهب إلى أكثر من ذلك حيث عُيّن شيخ الإسلام نفسه بقضاء طرابلس. لقد عُيّن شيخ الإسلام عبدالله افندي قاضياً لطرابلس في سنة ١١٤٢هـ والذي عيّن عنه مباشرة نائباً ليحل محلّه مؤقتاً.[٣٩]

إن قاضي طرابلس كالوالي كان يعيّن معاونيه من نواب ورؤساء الكتاب، والكتبة، بل كان يعيّن الجهاز الديني بأكمله من خطباء، وأئمة، ومدرسين، ومؤذنين، ووكلاء وقف، وقراء، وموظفين يهتمون بالأضرحة ذات النظرة التقديرية، والاحترافية من عامة الناس، أو من المسلمين. وكان أيضاً يُقر مشايخ الأصناف بعد انتخابهم من أبناء حرفهم، ويثبت شيخ السبعة أي السبعة حرف بعد انتخابه من زملائه المشايخ.[٤٠]

وهكذا يكون القاضي مسؤولاً عن جميع الأمور التي تتعلق بالنواحي الاجتماعية والدينية والاقتصادية والعلمية والوقفية. فهو ممسك بجميع خيوط المدينة ولكل شاردة وواردة. كان يفصل في أمور المتخاصمين، والزواج، والطلاق، وحصر الإرث، والمقاسمة، وعتق العبيد، ويحاكم المجرمين، والمرتشين بعقوبة القتل، أو الموت. يشهد على عقود الملتزمين، ويراقب أعمال الولاة، وتصرفات العساكر، ويفض الخلافات الناشبة بين مسؤولي العساكر في القلعة، ويوزع عليهم علوفاتهم (معاشاتهم). يأمر الكتبة بتسجيل جميع الصادر، والوارد من قرارات، ومحاضر، ومراسيم، وفرامانات، وغيرها... وخير دليل على ذلك سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس.

كان يعاون القاضي المفتي، ومهمته إعطاء الرأي في الأحكام، وتقدير مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية. والمفتي هو دون القاضي رتبة، وأعلى من نائبه.[٤١] وكان المفتي يفتي على المذهب الحنفي، ولكن بما أن غالبية المسلمين العرب كانوا من اتباع المذهب الشافعي مما اضطر السلطات بإقرار تعيين قضاة ورجالاً فقهاء منتخبين محلياً لهذا

بقضاء طرابلس
قيد في ٢٤ جمادى
[illegible]

قدوة العلماء المحققين عمدة الفضلاء المدققين المختص بمزيد عناية الملك المعين [illegible]
ثالثة سراي ابراهيم باشا مدرسي مولانا مصطفى زيد علمه توقيع رفيع همايون واصل [illegible]
معلوم اوله كه سن اهل علم وصاحب فضيلت اولوب بهر وجهله محل و مستحق اولدوغك اجلدن
حاليا حكمكده مزيد عنايت عليه شاهانه [illegible] سنيه بادشاهانه [illegible] ظهوره كتوروب
اشبو بيك يوز قرق درت سنه سي جمادى الاخره سنده ضبط ايتمك اوزره طرابلس
شام قضاسني سكا توجيه وعنايت ايدوب [illegible]
تعيين اولنمدر بيوردم كه صادر اولان فرمان جليل القدرم موجبنجه
قضاء مزبوره ماه مرقومه غره سندن تصرف اولوب اهاليسي بينلرنده اجراي احكام
شرعيه نبويه وانفاذ اوامر عليه مصطفويه صلى الله تعالى على شارعها [illegible]
بذل مقدور [illegible] شويله بيله سن علامت شريفه اعتماد قلاسن تحريراً
في اليوم الرابع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة اربع واربعين ومائة [illegible]

[illegible]

سجل رقم ٦، ص ٦٨

فرمان من شيخ الإسلام في استانبول يتعلق بتعيين السيِّد مصطفى من المرتبة الثانية قاضياً لمدينة طرابلس. ٢٤ جمادي الأول ١١٤٤هـ/١٧٣١م.

المذهب. كما أنها أمرت آخرين للمذهبين الحنبلي والمالكي.[٤٢]

لعب المفتون في مراكز الولايات دوراً هاماً في مختلف المجالات، وأثروا على سير الأحداث. وكان عملهم مستقلاً عن القضاة، ونوابهم لأنهم مختصون بالمسائل الفقهية. ولكن القاضي استعان بالمفتي كثيراً في أحكامه لتاتي مطابقة لأحكام الشريعة، ومن أجل ذلك كان المفتي عضواً دائماً في مجلس الشرع وفي مجلس الولاية.[٤٣] أما تعيينه كان خاضعاً لشيخ الإسلام. «عزتمآب (ملجأ العزة) عثمان كرامة افندي... لقد نصبناك مفتياً في طرابلس لتكون مأذوناً بالافتاء...»[٤٤]

وبقي هناك مركز هام جداً هو مركز نقيب الأشراف الذي كان من أصل محلي ينتخبه الأشراف في طرابلس، ويؤكد تعيينه نقيب اشراف استانبول. ومن الناحية العلمية كان يحتفظ بمنصبه عدة سنوات، فكان يأتيه مكتوب التعيين، أو الإبقاء.[٤٥]

والشريف كان من سلالة النبي من خلال ابنته فاطمة، وزوجها الإمام علي، ومن سلالة الحسن، والحسين، وكان يطلق عليه ولا يزال لقب سيِّد.

وكان الأشراف يتميَّزون عن بقية الناس بالعمامة الخضراء، ولم يقتصروا على مذهب معيَّن، ولا على طبقة معيَّنة، بل كان بينهم عناصر من مختلف المهن والرتب، ويقول الدكتور عبد الكريم رافق في هذا الصدد: «وإن العلاقة القويَّة التي وجدت بين أصحاب الحرف والأشراف، نظراً لوجود كثير من الأشراف بين الحرفيين، أفادت الأشراف من ناحيتي التنظيم والقوَّة، ودعمهم أصحاب الحرف، وهم عادة ذوي سلطة...»[٤٦]

وتمتَّع الأشراف باحترام كبير، وبامتيازات خاصة مثل إعفائهم من بعض الضرائب، وعدم التعدي عليهم من قبل السلطات الحاكمة إلا بعد مشورة نقيبهم.[٤٧]

ولعب الأشراف دوراً هاماً في العلاقات العربية العثمانية خاصة أنهم كانوا يؤلفون طبقة خاصة لها احترامها من الجميع، من عامة الناس، من الحرفيين، من رجال الدين، من رجال القضاء، ومن رجال الإدارة. ونخلص إلى القول إنه في الولاية تمتع بقسم وافر من صلاحيات الباشا من جهة، ومن صلاحيات القاضي من جهة ثانية. ولكن الذي قلَّل من سلطة الأشراف الانكشاريين (أي العساكر) الذين قاسموهم السلطة.[٤٨]

تمتعت ولاية طرابلس بجهاز عسكري أفراده من القبيوقول (عبيد السلطان) أو الانكشارية ومن (اليرليَّة) أو العسكري المحلي. في بادىء الأمر كان الانكشاريون نظاميين، وبفضل نظامهم كانوا يؤخذون أطفالاً صغاراً من البلاد الرومية، ويُربُّون تربية إسلامية خالصة وذلك عن طريق تعلُّمهم في المدارس السلطانية الاستنبولية، وطريقة أخذهم ليست جديدة لقد دأب المسلون على أخذ أولاد النصارى أو غيرهم منذ أن فتح عمرو بن العاص اقليم برقة سنة ٦٤٣م حيث صالح أهلها على جزية مقدارها ثلاثة عشر ألف دينار، فقدم البربر هناك أولادهم كجزء من الجزية فرُبّوا تربية إسلامية عسكرية واندرجُوا في الجند الإسلامي.[٤٩]

إن نظام الانكشارية في الامبراطورية العثمانية هو الذي أوصلها إلى أوج مجدها وهو الذي جعلها تهوي من عليائها. إذ بحسن تنظيمه وتربيته على حسن الأداء جعل الدولة العثمانية محط أنظار العالم، وبفساده فسد كل شيء وطمعت الدول الغربية في اقتسام ممالكها.[٥٠]

وهكذا يكون عسكر الانكشارية قد دبَّ في هيكليته الفساد منذ بداية القرن الثامن عشر كما دب الفساد من قبل في جسم عسكر الاقطاعات من خاص وزعامت وتيمار. ولم تستطع الدولة العثمانية من القضاء على الانكشاريين الذين أخذوا يتدخلون في كل شيء حتى في تعيين السلاطين، وعزلهم،

وقتلهم إلا بعد الواقعة الخيرية سنة ١٨٢٦م على يد السلطان محمود الثاني.[٥١]

على كل حال إنوجد في قلعة طرابلس نوعان من العساكر هما: الانكشاريون والمحليون. وكانت الخلافات والمنازعات شبه مستمرة بين الفريقين مما سبب خللاً في المهمة الموكلة إليهم لحفظ الأمن في الداخل والخارج وكثيراً ما تدخل القاضي لحل الخلافات المتفشية بين الفريقين.[٥٢] كان يترأس الجهاز العسكري آغا الانكشارية، يُعيَّن مباشرة من آغا الانكشارية في استانبول.[٥٣]

هكذا نكون قد استعرضنا المحطات التاريخية الرئيسية لجهاز الحكم في ولاية طرابلس ما بين ١٦٦٠ ـ ١٧٥٠م، ولو بشكل سريع لتبيان العلاقات بين أعضائه من جهة وبينه وبين جهاز الحكم في استانبول، وبتعبير آخر بين سكان الولاية والدولة العثمانية في الحقبة التاريخية التي نحن بصددها.

كان جهاز حكم هذه الولاية كغيرها من الولايات مزيجاً من الأروام والسكان المحليين. فالولاة والقضاة وأغوات الانكشارية والدفتردارية (أمناء الخزينة) هم من الأروام ويعيَّنون مباشرة من استانبول. أما المفتون ونواب القضاة ونقباء الأشراف والقائمقامون والأمراء والملتزمون وسائر الموظفين كانوا من السكان المحليين.

اعترف العثمانيون بالزعماء المحليين وثبتوهم في إماراتهم، ومقاطعاتهم، خاصة الذين أعلنوا الولاء، وتقديم الطاعة لهم. بالنسبة لجبل لبنان مثلاً، ومن أجل التوازن، وعدم إثارة القلاقل، والتمرُّد، والميل نحو الاستقلالية، اعترفوا بالمعنيين أمراء على جبل لبنان، وبآل عساف على المقاطعات اللبنانية الشمالية التابعة لولاية طرابلس وبآل سيفا حكاماً على عكار وطرابلس[٥٤]. والاكثر من ذلك عادت الدولة العثمانية، وأناطت قافلة الحجاج ورئاسة الجردة بالأمراء المحليين خاصة في فلسطين، منذ الربع الأخير للقرن السادس عشر، وحتى بداية القرن الثامن عشر. لكن الصراع على النفوذ والسلطة بين هؤلاء الأمراء، أثر سلباً على هذه المهمة وعلى علاقة الحكام المحليين بالدولة العثمانية حيث انتقلت إمارة الحاج أولاً إلى اغوات الانكشارية وثانياً إلى ولاة الشام وطرابلس.[٥٥]

لقد تجرأ آل العساف بقيادة أميرهم منصور أن يبسطوا نفوذهم على حساب ولاية طرابلس، وعكار حتى حدود اللاذقية، وحماه حيث اعترفت الدولة العثمانية بإماراتهم على هذه المناطق، وذلك سنة ١٥٧٢م. لكن آل سيفا بقيادة يوسف تمكنوا من القضاء على نفوذ العسافين حيث قتل أميرهم منصور سنة ١٥٨٠م، وانتقلت السلطة إليهم. وتجرأ الأمراء المحليون أيضاً في سنة ١٥٨٤ على مهاجمة خزنة مصر في عكار وهي في طريقها إلى استانبول. والهجوم كان مدبَّراً من يوسف سيفا حيث اتُّهم الأمير قرقماس المعني أمير جبل لبنان بذلك. ولكن المعنيين سوف يقتصون من السيفيين على أيدي الأمير فخر الدين المعني الثاني الذي بسط نفوذه شمالاً وجنوباً وذلك على جميع المناطق الواقعة بين انطاكية شمالاً وجبل عجلون في فلسطين جنوباً.[٥٦]

من الطبيعي أن تنعكس هذه الصراعات الدموية سلباً على السكان من كافة الحقول خاصة الاقتصادية منها. وقد أدى فساد الحكم في طرابلس أيام آل سيفا وابتزاز أموال التجار الأجانب من قبل الباشا يوسف سيفا إلى نقل أهمية طرابلس التجارية إلى الإسكندرون، لأن طرابلس كانت حتى سنة ١٦١٢ ميناء حلب فتُصَدِّر وتُستورد منه البضاعات على اختلاف أنواعها من وإلى الشرق والغرب. ولكن بعد انتهاء تسلط السيفيين على طرابلس، ومن بعدهم المعنيين إنتدبت الدولة لها باشوات غير محليين، فعاد التجار الأجانب إليها، وعادت بعد سنة ١٦٨٠ أسكلة مهمة ومستقلة تستمد نشاطها من موارد المنطقة وخاصة حرير

لبنان.[٥٧] ويقول شارل رو عنها: «طرابلس لا ترتبط لا بولاية حلب ولا بولاية صيداً وأصبحت تتمتع بأسواق تحتوي على مختلف أنواع البضاعات من انتاج محلي وغير محلي...»[٥٨] وهناك تقرير مفصل عن وارداتها وصادراتها وأهمية تجاراتها وازدهارها من قبل قنصل فرنسا لدى طرابلس سنة ١٧٢٣م.[٥٩]

آراء واستنتاجات

إذا أردنا أن نقيم العلاقات العربية - العثمانية علينا أن نتقمّص تلك المرحلة التاريخية الهامة، وأن ننظر إليها بمنظار ذلك العصر، وليس بمنظار العصر الحاضر.

إن العثمانيين اعتمدوا في نظمهم وأسسهم الإدارية على تلك التي كانت معتمدة لدى الشعوب التي خضعت لسلطانهم. لقد أخذوا عن المماليك، والمغول وعن الفرس وعن الروم البيزنطيين. ولكن تبقى أهم المصادر التي اعتمدوا عليها هي المصادر العربية - الإسلامية حيث اعتمدوا الشريعة الإسلامية كعمود فقري بالنسبة لأجهزتهم الإدارية والقضائية وغيرها.[٦٠]

من هنا نشأت علاقة وطيدة بين العرب والعثمانيين خاصة أن هؤلاء اعتنقوا الدين الإسلامي، وأصبحوا يمثلون امبراطورية إسلامية واسعة الأطراف، ورفعوا راية الإسلام ليقاتلوا تحتها، وليدافعوا عن الدين الذي يعتبر من أهم العوامل التي تشدهم إلى العرب، وهم يفاخرون بأن حكمهم ضمن الأقطار العربية، والإسلام من التعدي الخارجي مدة أربعمائة سنة.[٦١] فعلاً لقد ردوا الاستعمار البرتغالي والإسباني عن إقامة مستعمرات له في شمالي أفريقيا بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح،[٦٢] وردوا أيضاً هجوم نابليون بونابرت عن أسوار عكا سنة ١٧٩٨م».

لقد نظر العثمانيون إلى البلاد العربية نظرة احترام، وتقدير، واعتبروها بلاد مقدسة صاحبة حضارة عربية إسلامية ضخمة، ناطقة بحرف الضاد، ولغتها لغة القرآن، فيها المعاهد والجامعات كجامعة الأزهر والمعاهد الدينية في دمشق، وطرابلس، وحلب وغيرها، لتخريج عدد كبير من العلماء، والقضاة، ورجال الإفتاء العارفين في دقة الشريعة الإسلامية. نعم لقد تسربت مفردات وكلمات عربية إلى اللغة العثمانية نظراً لأهميتها بنظر العثمانيين الذين اعتمدوا الحروف العربية في كتابة لغتهم. أسماء سلاطين بني عثمان باستثناء أوخان كلها عربية.

وهكذا أن الأتراك وغالبية العرب الساحقة في ولاية طرابلس وغيرها كانوا يشعرون أنهم أعضاء في أمة إسلامية يربط بينهم دين واحد، وولاء لحاكم مسلم هو السلطان، الخليفة، إمام المسلمين، خادم الحرمين الشريفين، حامي القدس الشريف»... والجدير بالذكر أن لفظة «تركي» كانت تشمل جميع المسلمين القاطنين في الامبراطورية بقطع النظر عن أصلهم العرقي.[٦٣]

أما عن تتريك العرب وصهرهم، فإن الأتراك لم يحاولوا بتاتاً تتريك الأعراق البشرية التي خضعت لأمبراطوريتهم ومن ضمنها العرب. بل أكثر من ذلك أن العثمانيين كانوا يمنحون المقاطعات العربية شيئاً من الاستقلال الذاتي، اللهم باستثناء فترة التتريك مؤخراً أي بعد سنة ١٩٠٩م، كان لها دعاتها، ودوافعها الداخلية والخارجية. فالمقاطعات اللبنانية كانت تدعى المقاطعات المميزة أو المستقلة من قبل الرحالة الأجانب Provinces Privilégiés وكان أمير جبل لبنان ينتخب من قبل الأعيان ويُثبّت من قبل والي صيدا بفرمان صادر عن السلطان. هذا ما حصل عندما انتخب الأعيان الأمير بشير الشهابي عند انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين سنة ١٦٩٧م.[٦٤]

سجل رقم ٧، ص ٢٠٧
كتاب فرمان موجه من شيخ الإسلام إلى قاضي عسكر الاناضول بتعيينه قاضياً لمدينة طرابلس. ثم هناك مراسلة شريفة من قاضي عسكر الاناضول، والذي أصبح قاضياً لطرابلس إلى السيد علي أفندي بتعيينه نائب قاضي لمدينة طرابلس. ١٣ ذي الحجة ١١٥٢هـ/١٧٣٩م.

إن العثمانيين اتبعوا قاعدة ترك كل جماعة، أو طائفة تدير شؤونها الإدارية على الوجه الذي كان معروفاً آنفاً ومن هذا القبيل حافظت بلاد الشام بشكل عام وطرابلس من ضمنها بشكل خاص على قوالبها الإدارية السارية.

هكذا يتبين أن العرب لم ينصهروا في البوتقة العثمانية كما يدَّعي بعض المؤرخين لأن العثمانيين اكتفوا بمظاهر السيادة تاركين لسكان البلاد عناصر إدارتهم وأسس اقتصادهم. فالحكم يهمه ألا تنصهر الجماعات وتتكاتف قواها لأن القاعدة تقتضي بأن يتوزع المجتمع في طوائف لكل منها شيخها المشرف على شؤونها وقضاياها. ومن سطحية الحكم العثماني لقد تُركت كل ولاية تعيش من دخلها الخاص وتدفع قدراً معقولاً من الضريبة؛ وهذا يعني ترك كل شيء على ما كان عليه. ولما كان العثمانيون يعدون وظيفة الحكم شيئاً ثانوياً في حياة المجتمع، ويعتبرون أن الشؤون الحكومية الأساسية هي: حفظ الأمن، والذود عن البلاد، وجباية الأموال العامة حسب الشريعة الإسلامية، والقضاء بالعدل بين الناس؛ أنهم تركوا ما عدا ذلك للجماعات والطوائف تديره وفقاً لعرفها وتقاليدها. والهدف من هذا هو أن تحافظ الحكومة على الأوضاع الراهنة دون تغيير أو تجديد خشية أن يؤدي إلى زعزعة البناء التقليدي الإداري الموروث.

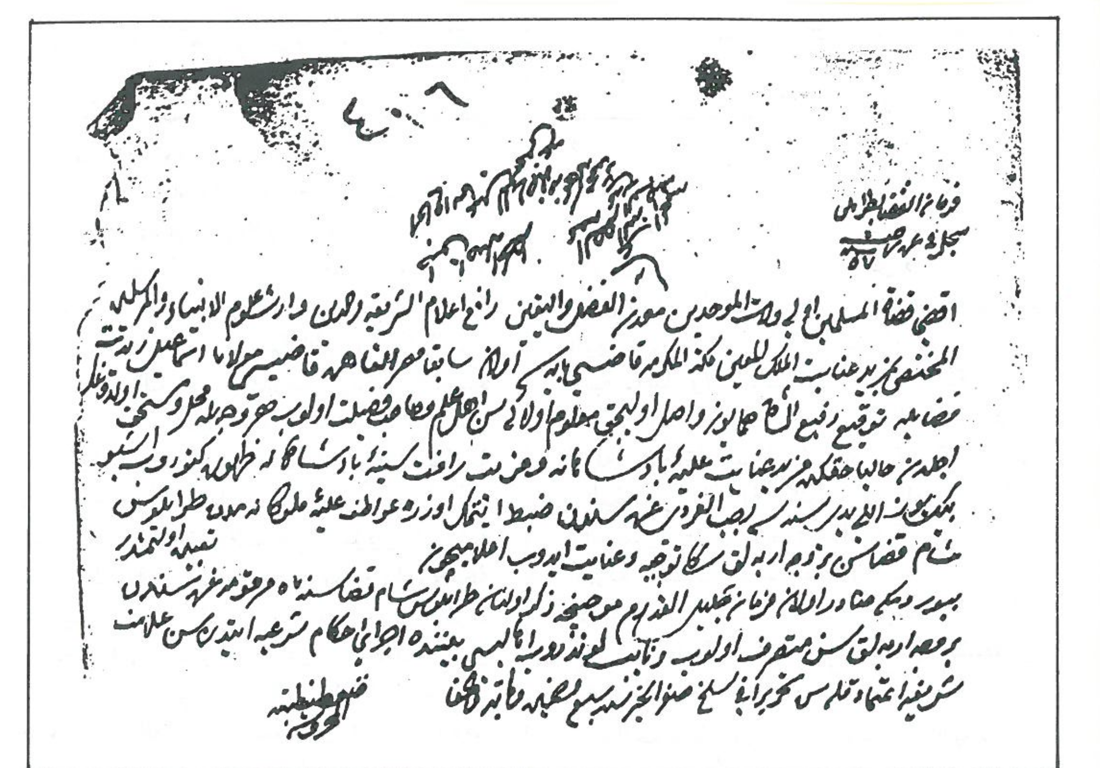
وكان لا بد أن يتلاءم المجتمع، والحالة هذه بأن ينتظم الناس في طوائف حرفية، وهيئات شعبية، ليكونوا أقدر على تأمين مصالحهم كطائفة أهل الفلاحة، وطائفة أهل الحرف، وطائفة أهل العلم، وطائفة العسكر، وطائفة المتصوِّفين وغير ذلك... ومما ينكر على الذين قالوا بالانصهار العربي قول السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته: «إن أكبر الأخطاء التي ارتكبها اسلافي من الحكام الأتراك هو عدم سعيهم لصهر العنصر السلافي وعثمنته...»[٦٥]

وليس صواباً القول: إن العرب المسلمين لم يُسمح لهم بتقليد السلاح والإنضواء تحت العلم العثماني للخدمة العسكرية. لقد فات على أصحاب هكذا تعابير أن القرعة العسكرية كانت تتم في جميع الولايات العثمانية خاصة في المرحلة الثانية من الحكم العثماني.

وقد أنكر بعض المؤرخين على العرب دخولهم الوظائف الإدارية، وهذا قول مرفوض أيضاً لأن اليونانيين والأرمن تبوّؤا مراكز هامة وحساسة في الدولة العثمانية، وبقيت مقاطعات الأفلاك والبغدان بأيدي أصحابها المحليين، فكيف بالعرب بشكل عام وبالعرب المسلمين بشكل خاص؟ ألم يكن للعرب ممثلون عنهم في مجلس البرلمان العثماني؟ بل أكثر من ذلك لقد أصبح بعضهم رؤساء وزراء ومنهم من كان شيخاً للإسلام أو والياً أو قائداً عسكرياً. ألم يكن معظم القضاة ابتداءً من القرن التاسع عشر من العرب؟ ومن بتوأ مراكز الافتاء غير العرب، ألم نذكر أسرة آل العظم، وكيفية ارتقائها إلى حكم ولايات طرابلس، والشام، وصيدا ابتداء من نهاية الربع الأول للقرن الثامن عشر وطيلة القرن هذا. ألم نذكر أن ولاة أسرة العظم جنوا أرباحاً طائلة وإن هناك ثورة من قبل سكان ولاية طرابلس ضد أحدهم وهو ابراهيم باشا العظم سنة ١٧٢٧م، وضد ابنه ياسين بك حاكم اللاذقية حيث عُزل جميع حكام آل العظم بسبب ظلمهم الناس وابتزازهم الأموال.[٦٦]

ألم نذكر ما توصل إليه بعض الولاة والمتسلمين المحليين من قوة وسطوة؟ ماذا نقول عن مصطفى آغا بربر رئيس الحامية العسكرية في قلعة طرابلس ومن ثم متسلّم المدينة وسلطته أصبحت تفوق كل سلطة.

إن القول الذي أنكر على العثمانيين والعرب صلة الحضارة والتاريخ والجغرافيا فهذا افتراء أيضاً ومغاير للحقيقة. صحيح أن العثمانيين اقتبسوا حضارات جمة وصهروها بقالب عثماني متين ولكن ألم يرثوا الحضارة



□ سجل ٨ ص ١١٦ من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس.

العربية ـ الإسلامية؟ ليذهب صاحبنا إلى إستانبول، ليشاهد بأم عينه معالم الحضارة الإسلامية من نقش وزخرفة وكتابة وخط على جدران وقبب الجوامع فيشعر كأنه يشاهد جامع بني أمية في الشام أو جوامع بغداد أو غيرها من العواصم العربية. ألم يرثوا مبادىء الشريعة الإسلامية التي تحدثنا عنها سابقاً، والتي كانت مصدر الهام في تشريع قوانينهم، وأنظمتهم الإدارية التي مرَّ ذكرها. ألم يرثوا المقوِّمات الإسلامية ويعتبروا أنفسهم امتداداً للإسلام والمسلمين؟ وماذا يفصلهم عن البلاد الشامية؟ ألم تكن بلاد الشام عامة وولاية حلب خاصة ملصقة بديار بكر؟

ولكن القول الذي يصب في خانة «أن العرب كانوا أمّة مستضعفة نُهبت خيراتها تئن تحت النير التركي تعاني من الفقر؛ والحاجة، والعازة» هذا قول يستحق التحليل والتصويب.

فلو رجعنا قليلاً إلى الوراء لرأينا أن العثمانيين لم ينتزعوا البلدان العربية من العرب؛ بل من أيدي المماليك الذين سيطروا على البلاد العربية نتيجة انحلال وانحطاط الأمة العربية ـ الإسلامية في آخر العصر العباسي والسلجوقي حيث كان التجزؤ، وكانت الانقسامات، وقيام دويلات هنا وهناك. إذاً العثمانيون ورثوا حكماً في البلاد العربية مصاباً بالضعف، والوهن، والتفكك. وليس إيقاع الظلم بالمحكومين في العهد العثماني بالأمر الجديد في تاريخ المنطقة ولهذا بات تكرار المظالم أمراً طبيعياً بالنسبة للشعب. وقد، تركزت النقمة ضد العثمانيين دون غيرهم نظراً لنشوء الوعي القومي العربي في أواخر عهدهم، ومحاولة القوميين إظهار مساوىء الحكم العثماني لتعميق الهوة بين الحاكم والمحكوم.

وبلغ النفوذ المحلي درجة كبيرة من القوة بتعيين الولاة من أصل محلي في القرن الثامن عشر (آل العظم). والعثمانيون حسب الوثائق التاريخية المتوفرة كانوا يرسلون فرمانات، وأوامر إلى الباشوات، والقضاة، والمتسلمين، وأغوات الانكشارية، والأعيان، وأصحاب النفوذ يحثونهم على عدم ظلم الناس، وإرهاقهم بالضرائب القانونية، ولا يستوفوا منهم إلا الضرائب الشرعية الرئيسية التي يسنها الشرع كالعشر والجزية وغيرها. ولكن الحكام المحليين هم الذين تفننوا بفرض الضرائب حيث زادت كثيراً، وأرهقت المزارعين خاصة في العصور العثمانية المتأخرة حيث دب الفساد وكثرت التدخلات في الشؤون الداخلية للأمبراطورية. وليس من دليل قاطع على صحة ما يشاع في القرن العشرين بأن الأتراك وحدهم هم المسؤولون عن «التخلّف» وعن التأخر الحضاري الذي ألمَّ بالأقطار العربية. صحيح أن العثمانيين يتحملون القسط الأوفر في هذا المجال، ولكن رجال الدين، والحكام المحليين، والسكان المحليين نظراً لركودهم وجمودهم يتحملون قسطاً لا بأس به في نفس المجال.

أما عن علاقة الدولة العثمانية برعاياها من النصارى واليهود كانت تتم وفق السياسة الشرعية. وهذا يعني أن الذميين هم في ذمة المسلمين وأمانة في أعناقهم فعلى الدولة أن تكفل لهم شعائرهم الدينية، وتضمن لهم حياتهم، وأعراضهم، وأموالهم. صحيح أنها فرضت عليهم الجزية خاصة على الأفراد القادرين على العمل ولكن مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية. وقد وضعت الدولة نظاماً للملل، فكانت ملة الروم، وملة اليهود، وملة الأرمن، وجعلت لرؤسائها مراكز في استانبول. فكان هناك بطريرك الروم الأرثوزكس، وحاخام اليهود، وبطريرك الأرمن، حيث منحتهم الدولة رتبة باشا، ولا تعرف الدولة أبناء الملة إلا من خلال رئيسها، وهذا يفسر أن هناك دولاً ضمن دولة واحدة. لقد استلم أهل الذمة مناصب عالية في الدولة كترجمان الباب العالي والقيمين على الأحوال المالية. لم تعرف الدولة العثمانية المنازعات الطائفية والمذهبية إلا في القرن التاسع عشر بسبب تدخلات الدول الأجنبية تمشياً مع مصالحها الشخصية من مبدأ فرِّق تسد.(٦٧)

والخلاصة هو أن المطلوب اليوم من الحكومات بعيدٌ كل البعد عما كان مطلوباً من حكومات ذلك الزمان، اللهم إلا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث الثورة الصناعية الكبرى في الغرب. فبدلاً من تكديس الأموال وجمعها فكان يجب توظيفها والانفتاح على الغرب والاستفادة منه، بتطوير الصناعات المحلية.

•

الهوامش

(١) عبد الكريم (أحمد عزت): التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس، مجلد ١، أيار ١٩٥١م، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.
(٢) رافق (عبد الكريم): بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ ـ ١٧٩٨، ط. ٢، دمشق، ١٩٦٨، ص ١١٤.
(٣) عبد الكريم (أحمد عزت): المرجع السابق... ص ١٣٨ ـ ١٤١.
(٤) رافق (عبد الكريم): المرجع السابق، ص ١٢٥.
(٥) عوض (عبد العزيز): الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤م، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩، ص ٦٢.
(٦) الأقجة: هي الوحدة النقدية للعملة العثمانية في تلك الحقبة.
(٧) علي (عَيْن أفندي): قوانين آل عثمان در خلاصة مضامين دفتر ديوان. أي السجل المتضمن لخلاصة قوانين آل عثمان، ١٠١٨هـ = ١٦٠٩م نشرت الرسالة سنة ١٢٨٠هـ = ١٨٦٣م، ص ٢٥ ـ ٢٦ و ٥٤.

(٨) الحصري (ساطع): البلاد العربية والدولة العثمانية، ط. ٣، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٥م، ص ٣٠.
(٩) رافق (عبد الكريم): المرجع السابق... ص ١٢٥.
(١٠) عوض (عبد العزيز): المرجع السابق... ص ٦٢.
(١١) رافق (عبد الكريم): المرجع السابق... ص ٢٢٥ ـ ٢٢٩.
(١٢) الخوري (الأب إغناطيوس طنوس): مصطفى آغا بربر حاكم إيالة طرابلس وجبلة ولاذقية العرب ١٧٦٧ ـ ١٨٣٤، طرابلس، دار الخليل، ١٩٨٤، ص ١٨.
(١٣) طرابلس، المحكمة الشرعية، سجل ٧، ص ١٠٦، وثيقة باللغة العثمانية، تاريخها ١١٥١هـ = ١٧٣٨م.
(١٤) نفس المصدر: ص ٧٤، وثيقة تاريخها ١١٥١هـ = ١٧٣٨م؛ وص ٣٢٦، وثيقة تاريخها ١١٥٣هـ = ١٧٤٠م.
ـ رافق عبد الكريم: المرجع السابق... ص ٣١٨.
(١٥) علي (محمد كرد): خطط الشام، دمشق، الترقي، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧م، ج ٣، ص ٢٣٤.
(١٦) عبد الكريم (أحمد عزت): المرجع السابق... ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(١٧) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ٤، ص ٦، وثيقة (باللغة العثمانية) ١٤ جمادى الثاني، ١١٣٦هـ = ١٧٢٣م.
(١٨) YAHIA (Hassan): Les relations administratives et économiques entre l'empire ottoman et ses provinces syriennes (Bilad Ashsham) de 1804 à 1864, 2 tomes Rennes, 1986, t. 1, pp. 140-141 (Bibliothèque de la faculté des lettres, section 3, Tripoli).

(١٩) الدمشقي (ميخائيل): تاريخ حوادث الشام ولبنان، ١١٩٢ ـ ١٢٥٧هـ، تقديم المحامي أحمد غسان سباتو، ١٩٨١، ص ٤٦٠.
(٢٠) بك البكوات = رئيس البكوات = ميرميران = أمير الأمراء.
(٢١) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل رقم ٥، ص ٨١.
ملاحظة: هذه ترجمة حرفية للفرمان السلطاني الموجّه باللغة العثمانية (ملحق رقم ١).
(٢٢) Poujoulat (M.) et Michaud (M.): Correspondance d'Orient, 1830-1831, y. VI, Paris, Ducollet, 1835, p. 237.

(٢٣) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل رقم ٤، ص ١٠٨، وثيقة باللغة العثمانية، تاريخ أواسط شهر ربيع الآخر، ١١٣٧هـ = ١٧٢٤م.
(٢٤) طرابلس، المحكمة الشرعية: نفس السجل، ص ١٨، وثيقة، أواسط جمادى الثاني، ١١٢٨هـ = ١٧١٥م.
(٢٥) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ٤، ص ١٠٨، نفس الوثيقة السابقة.
(٢٦) الفرى (كامل): نهر الذهب في تاريخ حلب، حلب، المطبعة المارونية: ١٩٢٣، ص ٣١٦.
(٢٧) طرابلس: المحكمة الشرعية: سجل ٦، ص ٨٧ ـ ٨٨، وثيقة، ١٥ رجب، ١١٤٤هـ/١٧٣١م.
(٢٨) عبد الكريم (أحمد عزت): المرجع السابق... ص ١٥٨، نقلاً عن D'ohsson (M.): Tableau général de L'Empire ottoman, vol. 3, p. 390.

(٢٩) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ٧، ص ١٨، وثيقة، باللغة العثمانية، ١١ ذي العقدة، ١١٥٠هـ/١٧٣٧م.
(٣٠) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ١٠، ص ٢٨، وثيقة، أول آذار، ١١٦١هـ/١٧٤٨م.
(٣١) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ٧، ص ١٠٦، وثيقة، باللغة العثمانية، ١٥ جمادي الأول، ١١٥٠هـ/١٧٣٨م.
(٣٢) Young (Georges): Corp de droits ottomans, oxford, 1905 – 1906, vol. 1, p. 6.

(٣٣) الحصري (ساطع): المرجع السابق... ص ٥٢ ـ ٥٣.
(٣٤) رافق (عبد الكريم): العرب والعثمانيون ١٥١٦ ـ ١٩١٦، ط ١، دمشق، ١٩٧٤، ص ٥٢ ـ ٥٣.
(٣٥) غرايبة (عبد الكريم): مقدمة تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠ ـ ١٩١٨، الجزء الأول، دمشق، ١٩٦٠، ص ٧٨ ـ ٧٩.
(٣٦) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ٦، ص ٦٨، وثيقة، باللغة العثمانية، ٢٤ ربيع الثاني،١١٤٤هـ/١٧٣١م.
إن هذه الوثيقة تؤكد تعيين السيد مصطفى قاضياً لطرابلس ـ ملحق ـ رقم ٢.
(٣٧) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ٧، ص ٢٠٧، وثيقة، باللغة العثمانية، ١٣ ذي الحجة، ١١٥٢هـ/١٧٣٨م.
(٣٨) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ٨، ص ١١٦، وثيقة، باللغة العثمانية، أول صفر، ١١٥٧هـ/١٧٤٤م.
(٣٩) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ٥، ص ١١٨، وثيقة، باللغة العثمانية، ٢٤ صفر، ١١٤٢هـ/١٧٢٩م.
(٤٠) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ١١، ص ١١٨، وثيقة، باللغة العثمانية، ١٢ صفر، ١١٦٤هـ/١٧٥٠م.

(٤١) عوض (عبد العزيز): المرجع السابق... حتى ١١٨.
(٤٢) المجذوب طلال ماجد: تاريخ صيدا الاجتماعي ١٨٤٠ ـ ١٩١٤، بيروت، ١٩٨٣، ص ٤٩.
(٤٣) الدسوقي (محمد كمال): الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة دار الثقافة، ١٩٧٦. ص ٧١.
(٤٤) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ٩، ص ٢٦، وثيقة، باللغة العثمانية، أول ذي العقدة، ١١٥٩هـ/١٧٤٦م.
(٤٥) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ١٢، ص ١١٤، وثيقة، باللغة العثمانية، أول ربيع الأول، ١١٦٥هـ/١٧٥٢م.
(٤٦) رافق (عبد الكريم): العرب والعثمانيون... المرجع السابق، ص ٥٣.
(٤٧) SAUVAGET (Jean): Alep, Essai sur le développement d'une grande ville syrienne des origines au milieu du xix siecle, Paris, Paul Guelhner, 1941, p. 196.
(٤٨) الطبَّاخ محمد راغب): اعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، حلب ١٩٢٣ ـ ١٩٢٦، جزء ٣، ص ٣٥٢ و٣٧٠ و٣٧٤.
(٤٩) مؤنس (حسين): تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح العربي إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، من القرن السادس إلى القرن التاسع عشر الميلاديين. ج. ١، ط. ١، بيروت، العصر الحديث، ١٩٩٢م، ص ٧٩ ـ ٨٠.
(٥٠) WEISSMANN (Nahoum): Les Janissaires: Etude de l'organisation militaire des ottomans, Paris, 1964, pp. 2-3.
(٥١) رافق (عبد الكريم): بلاد الشام... ص ٣١٩.
(٥٢) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ٥، ص ١١٨، وثيقة، باللغة العثمانية، أول ربيع الأول، ١١٤١هـ/١٧٢٨م.
(٥٣) طرابلس، المحكمة الشرعية: نفس السجل، ص ١٠٣، وثيقة، باللغة العثمانية، آخر محرم، ١١٤٢هـ/١٧٢٨م.
(٥٤) الشدياق (الشيخ طنوس): كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان، بيروت، ١٩٧٠، منشورات الجامعة اللبنانية، الجزء الأول، ص ٢٣٨، ٣٠١ ـ ٣٠٢، ٣٠٤.
(٥٥) رافق (عبد الكريم): العرب والعثمانيون... ص ١٦٨ ـ ١٦٩.
(٥٦) الشدياق (الشيخ طنوس): المرجع السابق... ص ٣٠٤ ـ ٣١٠.
(٥٧) VOLNY: Voyage en Egypte et en Syrie, Paris 1959, pp 283-284.
(٥٨) CHARIES-Roux (FR.): Les échelles de syrie et de palestine au XVIIIe siécle paris: 1928, pp. 7-8.
(٥٩) ISMAIL (Adel): Documents Diplomatiques et consulaires, vol. 3, Beyrouth, 1976, pp. 311-316.
(٦٠) طربين (أحمد): الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر: ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨، دمشق، ١٩٧٠، ص ٥٦ ـ ٥٧.
(٦١) زين (زين نور الدين):نشوء القومية العربية، ط. ٣، بيروت، دار النهار، ١٩٧٩، ص ٢٢.
(٦٢) طربين (أحمد): المرجع السابق... ص ٤٨.
(٦٣) GUYZ (Henry): Relation de plusieurs années á Beyrouth et Liban, Paris, 1847, t. 1, p. 55.
(٦٤) الشدياق (الشيخ طنوس): المرجع السابق... ج. ٢، ص ٣١١.
(٦٥) عبد الحميد الثاني (السلطان): مذكراتي السياسية ١٨٩١ ـ ١٩٠٨، طز ٢، بيروت، مركز الرسالة، ١٩٨١، ص ١٦٨.
(٦٦) رافق (عبد الكريم): بلاد الشام... ص ٣١٩.
(٦٧) طربين (أحمد): المرجع السابق... ص ٦٥ ـ ٦٦.

- ما أفاءَ الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم

القرآن الكريم

- لا تضعوا الحكمة في غير أهلها فتظلموها، ولا تمنعوها أهلها فتظلموهم.

«الإمام علي»

- لا تتركن مباشرة جسيم أمرك فيعود شانك صغيراً، ولا تلزمنّ نفسك مباشرة الصغير، فيصير الكبير ضائعاً.

«ابن المقفع»